دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للمدة 2004–2018

The role of monetary policy in achieving monetary and economic stability in Iraq for the period 2004-2018

«dawr alsiyasat alnaqdiat fi tahqiq alaistiqrar alnaqdii walaiqtisadii fi aleiraq lilmudat 2004-2018»

حميد حسن خلف [1]

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، 34001، **العراق**.

Hameed Hasan KHALAF

Department of Economics, faculty of Administration and Economics, Tikrit University, Tikrit, 34001, **IRAQ**.

Hameed.h.k@tu.edu.iq

https://orcid.org/0000-0002-6674-5393

تاريخ الاستلام:2021/ 12/31 تاريخ القبول:2021/12/ 31 تاريخ النشر: 2021/12/31

لتوثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690–2010

خلف، حميد حسن، ديسمبر 2021. دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي في العراق للمدة 2004–2018. *مجلة التراث*، المجلد 11، العدد 05، من ص409، إلى ص 426.[***E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253***].

TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010

KHALAF, Hameed Hasan, December 2021.The role of monetary policy in achieving monetary and economic stability in Iraq for the period 2004-2018. *AL TURATH Journal*. volume 11, issue 05, P 409, P426. ***[ISSN: 0339-2253 E-ISSN. 2602-6813]***.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

OPEN ACCESS

creative commons

V .4 .0

*المؤلف المرسل: **حميد حسن خلف** : البريدي الإلكتروني: **Hameed.h.k@tu.edu.iq**

ملخص:

موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي اثار جدلا كبيرا على مدى العقود الاربعة الماضية وبالأخص بعد تعدد ادواتها وابتكار ادوات نقدية حديثة مما زادت من قنوات انتقال السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي وتعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم باعتبارها جزءا اساسيا ومهما من اجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد .

وتمارس هذه السياسة دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يلائم الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة او حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد .ويعد تحول النظام الاقتصادي في العراق بعد عام (2003) نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قوة العرض والطلب في ادارة الاقتصاد ،سارع البنك المركزي العراقي من خلال ادواته النقدية الى تأمين هذا التحول وتفعيل اليات اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الاجراءات الفنية والتشريعية ، بالأضافة الى الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة وتحديث الادوات النقدية المباشرة في ظل المرحلة الجديدة. وتوصلت هذه الدراسة الى استنتاجات اهمها. لقد نجح البنك المركزي في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي للبلد من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة تواكب الاقتصادات العالمية. لذلك يجب على السياسة النقدية من خلال ادواتها أن تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي العراقي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار، المالية، السيولة، الفائض، البنك المركزي العراقي.

تصنيفاتJEL: C62 ; F65 ; H62 ; G33.

Abstract:

The issue of monetary policy and its role in achieving economic stability and growth has caused great controversy over the past four decades, especially after the multiplicity of its tools and the creation of modern monetary tools, which increased the channels of transmission of monetary policy to economic activity. Of the parts and components of the general economic policy of any country.

This policy plays its role by influencing the size of the money supply in a manner that suits the prevailing economic conditions with the aim of absorbing excess cash or injecting the economy with a new monetary current. The transformation of the economic system in Iraq since (2003) towards a market economy and reliance on the power of supply and demand in managing Economy, the Central Bank of Iraq, through its monetary tools, hastened to secure this transformation and activate the mechanisms of the market economy through a set of technical and legislative measures, in addition to relying on indirect monetary tools and updating direct monetary tools in light of the new stage. The Central Bank has succeeded in fighting inflation and achieving monetary stability for the country in order to achieve economic stability in a way that keeps pace with global economies. . Therefore, monetary policy, through its tools, must work to control the large monetary mass by achieving a balanced proportion between the monetary mass and the Iraqi gross domestic product to reach the balance of the real and monetary sectors to achieve economic stability.

Keywords: stability, finance, liquidity, surplus, the Central Bank of Iraq.

JEL Classification Codes : C62 ; F65 ; H62 ; G33.

Résumé:

La question de la politique monétaire et de son rôle dans la stabilité économique et la croissance a suscité de vives controverses au cours des quatre dernières décennies, notamment après la multiplicité de ses outils et la création d'outils monétaires modernes, qui ont multiplié les canaux de transmission de la politique monétaire aux activité. Des parties et composantes de la politique économique générale de tout pays.

Cette politique joue son rôle en influençant la taille de la masse monétaire d'une manière qui s'adapte aux conditions économiques du moment dans le but d'absorber l'excès de liquidités ou d'injecter un nouveau courant monétaire dans l'économie. La transformation du système économique en Irak depuis (2003) vers une économie de marché et le recours au pouvoir de l'offre et de la demande dans la gestion de l'Economie, la Banque Centrale d'Irak, à travers ses outils monétaires, s'est empressée de sécuriser cette transformation et d'activer les mécanismes de l'économie de marché à travers un ensemble de mesures techniques et législatives, en plus de s'appuyer sur des outils monétaires indirects et d'actualiser les outils monétaires directs à la lumière de la nouvelle étape. La Banque centrale a réussi à lutter contre l'inflation et à assurer la stabilité monétaire du pays afin d'atteindre la stabilité économique d'une manière qui suit le rythme des économies mondiales. . Par conséquent, la politique monétaire, à travers ses outils, doit travailler pour contrôler la grande masse monétaire en atteignant une proportion équilibrée entre la masse monétaire et le produit intérieur brut irakien pour atteindre l'équilibre des secteurs réel et monétaire pour atteindre la stabilité économique.

Mots-clés : stabilité, finance, liquidité, excédent, Banque centrale d'Irak.

JEL Classification Codes : C62 ; F65 ; H62 ; G33.

مقدمة

السياسة النقدية في العراق تواجه تحديات جسام في تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي من جهة وديناميكية برامج الاعمار والبناء الاجتماعي والاقتصادي من جهة اخرى، وفي العراق بعد التغير الذي حصل عام2003 حدثت تغيرات في استخدام ادوات ووسائل جديدة تساعد السياسة النقدية في تحقيق اهدافها التي من اهمها على وجه التحديد عمليات السوق المفتوحة ومزاد العملة الاجنبية والتي يمكن اعتبارهما كهدف وسيط لتحقيق هدف نهائي حيوي ومهم هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم استقرار سعر الصرف للوصول الى تحقيق النقدي و الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث: ان عدم وجود استقرار نقدي بسبب الضغوط التضخمية يعد من اهم المشكلات التي تواجهها السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية بالأخص نتيجة غياب استراتيجية اقتصادية واضحة في العراق مما ادى الى بقائه عرضة لاجتهادات متخذي القرار ولضغوطات الدول الاخرى والمنظمات الدولية الامر الذي يحتم رسم سياسة نقدية محكمة للحد من تلك الضغوط التضخمية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

فرضية البحث : ينطلق بحثنا هذا من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية دور مهم وفعال في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

هدف البحث: يهدف البحث الى اظهار الدور الاساس للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السعي لتحقيق سعر مستقر للدينار العراقي وذلك عن طريق السيطرة على معدلات التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بواسطة استخدام البنك المركزي العراقي ادواته حديثة ومنها مزادات العملة .

أسلوب البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ليبين اهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق.

منهجية البحث: قسم البحث الى ثلاث مباحث ،تناول المبحث الاول الاطار النظري للسياسة النقدية ،فيما تناول المبحث الثاني ادوات السياسة النقدية ، اما المبحث الثالث تناول اطار عمل السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار النقدي للمدة 2003-2018.

حدود البحث الزمانية والمكانية :يدرس البحث دور السياسة النقدية في العراق للمدة 2003-2018 .

للإجابة عن مشكلة البحث، سنتناول في دراستنا ثلاث محاور تمثل خطة الدراسة ثم الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالدراسة كما يلي:

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث : الجانب التحليلي لإطار عمل السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي في العراق

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة النقدية

اولا : مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على انها عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من خلال السيطرة على النقد من خلال الانكماش والتوسع من اجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل اساس وكذلك المساعدة في الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي والاستخدام (Militon and Qriley،1993، 247)

فيما يعرفها البعض على انها مجموعة الاجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان من خلال التأثيرات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها للسيطرة على حركات الاسعار (بني هاني ،2003،142)

او (انها الاجراءات المتعددة للسلطات النقدية لإدارة عروض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف المحافظة او تحقيق التوظف الكامل دون تضخم) (خليل،1982،655)

ومما تقدم يتضح ان السياسة النقدية هي انعكاس لقدرة البنوك المركزية على استعمال الادوات والاجراءات للتأثير على الاهداف النقدية في سوق النقد ومن ثم التأثير على الاهداف النهائية للدولة

مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من خلال الوظائف والادوات نتيجة لذلك تمخض عنها مفهومان هما

1-المفهوم الضيق للسياسة النقدية: هي مجموع الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق اهداف اقتصادية معينة او هي الوسائل المتبعة من قبل الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين مثل الاستخدام الكامل تبعا للاقتصادي (kent) (الهيتي ،2005،207).

فيما عرفها الاقتصادي show هي عمل واع تقوم به السلطات النقدية من اجل تغيير حجم النقد او التأثير في كلفة الحصول عليه (حداد،هذلول،2010،183).

2 – المفهوم الواسع للسياسة النقدية: تشمل جميع التنظيمات المصرفية والنقدية لما لها من تأثير كبير في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي ،لذا فإنها تشتمل على كل الاجراءات التي تقوم الحكومة والبنك المركزي والخزينة العامة للتأثير على مقدار استعمال الائتمان والاقتراض الحكومي وبالأخص استعمال النقد (حداد وهذلول ،2005،259)

ثانيا: اهداف السياسة النقدية :

ان اعداد استراتيجية متكاملة تحدد الاهداف والادوات يعد امرا ضروريا لبناء سياسة نقدية فعالة وملائمة لتحقيق تلك الاهداف المرجوة، ولكي تكون الاستراتيجية النقدية متكاملة لابد من احتوائها على الاتي (الحميدي والخلف،1997،370):

-اهداف عامة

-اهداف تشغيلية

-اهداف وسيطة

-اهداف نهائية

1-الاهداف العامة:(الجنابي وارسلان ،2009،259)

ا-استقرار مستوى الاسعار :

يعتبر من اهم اهداف السياسة النقدية اذ تسعى كل دولة لتلافي مشكلة التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت معالجة احتمال حدوث الكساد والركود في ان واحد، ويعد بذلك الهدف الاساس المقصود من سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان واستقرار المستوى العام للأسعار

ب- تحقيق اعلى مستوى للاستخدام :

يراد به ضمان اعلى مستوى من التشغيل والابتعاد بالاقتصاد عن البطالة وتجنبها من خلال القيام بالعديد من الاجراءات من اجل تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية (بوخاري،35،2010).

ج- المساهمة في توازن في ميزان المدفوعات:

يمكن ان تسهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره الى قيام المصارف التجارية برفع اسعار الفائدة على القروض مما يؤدي الى التقليل من حجم الائتمان فينخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يسبب انخفاض في مستوى الاسعار الداخلية للسلع والخدمات وتشجيع صادرات الدولة والى تقليل الطلب المحلي على السلع المستوردة (الدوري'السامرائي،21،2013).

د-المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والاسواق التي تتعامل فيها المؤسسات وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني والذي يعتبر من اهم اهداف السلطة النقدية

و- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :

تسعى الدول الصناعية بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بهدف تحقيق معدلات زيادة مستمرة وملائمة نحو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلد وفي متوسط دخل الفرد الحقيقي تسعى كل الدول بلوغ هذا الهدف بعد اشباع حاجات الافراد ورفع مستوى رفاهيتهم .(شندي،159،2010).

2-الاهداف التشغيلية: لعدم قدرة البنك المركزي في التأثير على الاهداف النهائية بصورة مباشرة لابد من استخدام اهداف تشغيلية تتمثل في معدلات النمو لكل من:

- الاساس النقدي

- معدلات الفائدة قصيرة الاجل

- سعر الصرف

3- الاهداف الوسيطة: تتمثل في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الاجل وعرض النقد ،وذلك من خلال التحكم بتلك الهدفين فان ذلك يمكن السلطة النقدية من المساهمة في تحقيق الاهداف النهائية ومن ثم بلوغ التأثير المرغوب وبما يتوافق مع متطلبات الوضع الاقتصادي (حبيب،375،2007)

4-الاهداف النهائية :تتمثل هذه الاهداف في تحقيق مستوى مرغوب ومقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من اجل المساهمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الاقتصادية (عبدالله،1994،24).

المبحث الثاني: ادوات السياسة النقدية: تنقسم هذه الادوات الى قسمين هما

اولا: الادوات الكمية (غير المباشرة)

تعتمد السياسة النقدية ادواتها الكمية للتأثير في (سعر الفائدة على القروض، حجم الائتمان ،حجم السيولة النقدية) وهي ثلاثة وسائل هي:(الدليمي ،14،2021-20)

1-عمليات السوق المفتوحة:

تعد احد وسائل البنك المركزي المستخدمة لتحقيق زيادة او نقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية والجمهور الذي يؤدي الى امكانية التأثير في مقدار ما تمنحه هذه البنوك من ائتمان ،فأن البنك المركزي يدخل هذه السوق بائعا او مشتريا لهذه الاوراق المالية مستهدفا من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدي لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد وتضخم ولذلك تحتفظ البنوك المركزية بقدر مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض (الزامل واخرون ،2001،197) وان هذه الاداة من اكثر الادوات فاعلية في الدول المتقدمة التي تمتلك اسواق مالية متطورة

2-سعر اعادة الخصم:

يعد سعر اعادة الخصم من اقدم الوسائل التي تقوم باستخدامها البنوك المركزية ،غير انها اصبحت قليلة الاهمية في العصر الحديث وخاصة في تلك البلدان النامية ،لان هذه الاداة تتطلب وجود اسواق مالية ونقدية متطورتان يكون فيهما التعامل نشطا بالأوراق المالية وتفتقر البلدان النامية لمثل هذه الاسواق المتطورة ولهذا فان اداة سعر الخصم تكون قليلة الاهمية في البلدان النامية وتنشط في البلدان المتقدمة

وتعني اداة سعر الخصم الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل ما يعيد خصمة من اوراق تجارية او ما يقوم بإعطائه من قروض بضمان اوراق مالية معينة ،ويستخدم البنك المركزي سعر اعادة الخصم في ادارة السياسة النقدية للحفاظ على هيكل اسعار الفائدة عدا قيامة بالحفاظ على مستوى الارباح من الاحتياطات بالعملات الاجنبية فعندما يستخدم البنك المركزي سياسة توسعية يقوم بتخفيض سعر الخصم ليشجع البنوك التجارية على الاقتراض فتزداد قدرتها على منح الائتمان فيؤدي ذلك لزيادة عرض النقد وانخفاض اسعار الفائدة ومن ثم فان هذا يؤدي الى تشجيع الاستثمار في سوق الاسهم وزيادة ارباح الشركات وعوائدها ، والعكس عند استخدامه سياسة انكماشية وعلى ذلك فان فاعلية سياسة سعر الخصم تتوقف على عاملين هما (ما ير واخرون،2002،487)

أ-ارتفاع درجة حساسية الطلب على القروض من المصارف التجارية للتغير في سعر الفائدة ويتوقف ذلك على اهمية سعر الفائدة كجزء من تكلفة العملية الانتاجية وعلى حالة النشاط الاقتصادي العام

ب- مدى استجابة المصارف التجارية لسياسة سعر الخصم اي قيامها برفع او خفض سعر الفائدة وعلى ما تقدمه من القروض لعملائها تبعا لتغير سعر الخصم

3-نسبة الاحتياطي القانوني :تنص معظم التشريعات التي تنظم عمل البنوك في جميع الدول بضرورة الاحتفاظ من قبل كل بنك تجاري بنسبة معينة من ودائعه بشكل رصيد نقدي لدى البنك المركزي ، والجدير بذكره هو ان هذه النسبة تمثل الحد الادنى لما يجب ان يحتفظ به مقابل الودائع المصرفية، وان نسبة الاحتياطي القانوني تعد من الادوات الاكثر استخداما في البلدان النامية لعدم وجود اسواق مالية ذات كفاءة تمكن البنك المركزي من اتباع سياسة السوق المفتوحة واهم ما يميز هذه الاداة انها لا ترتبط بسعر الفائدة مباشرة فحينما يرغب البنك المركزي التأثير على هيكل اموال البنوك التجارية لا يؤثر ذلك على في سعر الفائدة (السويدي،188)

ثانيا: الادوات النوعية (المباشرة)

تهدف الادوات النوعية للسيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات وقطاعات معينة من الاقتصاد وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام سياسة سقوف الائتمان وذلك بهدف الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية بمقدار معين ولفترة معينة ، ومن الادوات النوعية الاخرى اداة الاقناع الادبي وتقوم فكرة هذه الاداة على ان للبنك المركزي مكانة عالية مهمة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل حيث يعتمد البنك المركزي هذه الوسيلة في شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية على وجه الخصوص واقناعها بالسياسة النقدية المناسبة لها ، على سبيل المثال يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية لكي تمول قطاعات اقتصادية معينة (بن هاني ،مصدر سابق ،188)

وتجدر الاشارة الى ان هذا التحليل ولأسباب كثيرة قد لا ينطبق على البلدان النامية نذكر منها :92-165).(الجبوري ،57، 2010-102).

ا- تتميز البلدان النامية بأسواق مالية ونقدية محدودة الحجم وناقصة التنظيم مما يؤدي الى عدم فعالية سياسة سعر اعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة لان هذا يتطلب وجود اسواق مالية ونقدية متطورة وواسعة.

ب- عدم تطور العادات المصرفية لدى الجمهور تطورا كافيا حيث ان معظم المعاملات تتم على الدفع النقدي المباشر .

ج- تتميز المصارف التجارية في البلدان النامية باحتفاظها باحتياطات نقدية كبيرة وكذلك ما يميز هذه البلدان انه فيها لا يمكن التنبؤ بالطلب على الودائع نتيجة لعدم استقرار الانظمة السياسة والاقتصادية فيها .

د- معظم البلدان النامية تتميز بضعف الاجهزة المصرفية وقلة عددها وصغر حجمها وترتكز في مناطق معينة مع اعتمادها على التمويل القصير الاجل دون التمويل طويل الاجل.

المبحث الثالث: الجانب التحليلي لإطار عمل السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي في العراق

اولا: اطار عمل السياسة النقدية في العراق

نتيجة لبرامج الاصلاح الاقتصادي وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاسس والقواعد وقامت باتخاذ العديد من الاجراءات على الصعيد النقدي كانت تهدف الى تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي لكي تخلق بيئة اقتصادية تستند على الية العرض والطلب وهدفها الرئيس للبنك المركزي العراقي هو القيام بالسعي لتحقيق والحفاظ على استقرار مستوى الاسعار والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق ووفق ذلك يقوم البنك المركزي ايضا بتعزيز النمو المستدام والرخاء والعمل (البنك المركزي العراقي،17،2007)ويمكن ان نحدد اهم الاجراءات التي تم اتخاذها في سبيل تحقيق ذلك في الاتي (الشبيبي ،17،2007-25).

1-استقلالية البنك المركزي العراقي: منح القانون رقم (56)لعام (2004) البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قرارته فقد اصبح بذلك البنك المركزي العراقي مستقلا ولا يتلقى التعليمات حتى من الجهات الحكومية كما منع القانون البنك المركزي بإقراض الحكومة او اي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة

2- تحرير القطاع المالي وخصوصا سعر الفائدة: في 2004/3/1 اعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها كما ان البنك المركزي سمح للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق حيث تعمل في العراق الان سبع مصارف دولية

3-اعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين اداريا وماليا : وذلك لأجل النهوض بالقطاع المصرفي العراقي حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية والبنك المركزي بهذا الشأن ومن الجدير بالإشارة اليه ان كلا المصرفين يملكان ما يقارب 80% من النشاط المصرفي التجاري

4- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسيع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى عمليات ما يسمى التنويع

5- تحديث معظم المدفوعات التحويلية من خلال ادخال نظام (RTGS) : ويقصد به نظام التسويات عبر الزمن وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد عن نصف تريليون دينار عراقي يوميا بأكثر من 100 معاملة وعلما ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين وعمليات التلاعب في العمل المصرفي

6- اعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي : المترتب على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف ووصولات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي التي تراكمت خلال فترة التسعينات بسبب ظاهرة التمويل التضخمي ،وبلغ مجموع الدين في 31 /12 /2005

مبلغا قدره (5،4) تريليون دينار عراقي ويسدد على بأقساط سنوية على مدى (7،5)سنة ابتداء من 31 /3 /2006 ويبلغ القسط السنوي بحدود (180)مليار دينار عراقي كما يخضع الدين لفائدة قدرها (5 %).

ثانيا: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

في هذا المجال يمكن الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة ، ومتطلبات الاحتياطي القانوني ،وسعر الخصم) فضلا عن استحداث ادوات نقدية جديدة وهذه الادوات قد عززت من قدرة المصارف في ادارة السيولة ذات الاجل القصير (البنك المركزي ،مصدر سابق، 2) ويمكن استعراض الادوات النقدية المطبقة في العراق بعد عام 2015 وهي على الاغلب ادوات نقدية غير مباشرة وادوات مستحدثة نذكر منها:

1-عمليات السوق المفتوحة:

تعد هذه الاداة من اهم الادوات واحدثها المستخدمة غالبا في الدول المتقدمة التي تمتلك اسواق مالية متطورة وهي واحدة من الادوات التي استخدمها بفاعلية البنك المركزي العراقي في الآونة الاخيرة لتحقيق زيادة او نقصان في كية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية ثم يمكنها التأثير في مقدار ما تمنحه تلك البنوك من ائتمان وقد اخذت هذه الاداة منحا جديدا خصوصا بعد ان اجازت المادة رقم(28) من قانون البنك المركزي الجديد القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة بالعمل وفق القانون (البنك المركزي العراقي،40،2010) وبذلك فان البنك المركزي يدخل السوق بائعا او مشتريا لهذه الاوراق المالية مستهدفا من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية وهذا يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد او تضخم وتوفر ادارة فعالة للسيولة بالاشتراك مع مزادات العملة الاجنبية ومن ابرز عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي هي: مزاد العملات الاجنبية: لقد استخدم البنك المركزي العراقي هذه الاداة في عام 2015 وتحديدا في(4 /10 /2015) بسبب الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي نتج عنها مجموعة تداعيات اهمها توسيع الاصدار النقدي الذي ادى الى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي والطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي التي جعلت الاقتصاد العراقي مقيدا بظروف قطاع الاستخراج النفطي وما يدره من عملات صعبة وعدم اعتماد خطة هادفة لتنويع الايرادات العامة للدولة ومن هنا جاء الاعتماد على هذه الاداة في تمويل التجارة الحكومية والتجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف من خلال مزادات العملة الاجنبية وهذه الاداة قد حققت جملة من الاهداف منها(البنك المركزي العراقي ،مصدر سابق،2)

-تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي

- وسيلة غير مباشرة لتطبيق السياسة النقدية في الادارة والسيطرة على السيولة في الاقتصاد والمحافظة عليها

-تعتبر مصدرا اساسيا لتمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي يحتاجها السوق العراقية

-المحافظة على استقرار سعر الصرف

-توفير موارد بالعملة الاجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من الاعتمادات وخطابات الضمان واجراء عمليات التحويل للمبالغ بالعملات الاجنبية

-ساهمت هذه الاداة بشكل كبير في السيطرة على عرض النقد وعلى العملة المطبوعة من خلال شراء البنك المركزي للعملة الاجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية لغرض تمكين الوزارة من دفع النفقات التشغيلية للموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي دون الحاجة الى اصدار عملة اضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية وتسهم في رفع معدلات التضخم ،مما ساهم في تحقيق المستوى العام للاسعار انعكس ذلك بشكل ايجابي على الاستقرار النقدي في العراق.

جدول(1) تطور عرض النقد بشقيه الضيق والواسع وعلاقته بالاحتياطات الاجنبية خلال (2004-2018) مليار دينار عراقي

السنة	M 1 (1)	معدل النمو % (2)	M 2 (3)	معدل النمو % (4)	الاحتياطات الاجنبية (5)	معدل النمو% (6)	الانفاق العام (7)	معدل النمو% (8)
2004	10149	-	12254	-	11180.88	-	32117.49	-
2005	11399	12	14684	20	16088.44	44	26375.17	18
2006	15460	36	21080	44	21434.52	33	38806.67	47
2007	21721	40	26956	28	35894.33	67	39031.23	1
2008	28190	30	34920	30	58083.42	62	59403.37	52
2009	37300	32	45438	30	52223.03	10-	52567.02	-12
2010	51743	39	60386	33	59427.65	14	70134.20	33
2011	62474	21	72178	20	71051.69	20	78757.66	12
2012	67622	8	77187	7	79141.19	11	105139.5	33
2013	78318	16	89512	16	88418.9	12	119127.5	13
2014	77593	1-	92989	4	75803.01	14-	83556.22	-30
2015	69613	10-	84527	-9	61523.1	19-	70397.10	-16

-5	67067.43	17 -	51289.2	7	90466	8	75523	2016
13	75490.10	34	68892.67	3	92857	2	76987	2017
7	80873.20	31	90460.23	3	95391	1	77829	2018

المصدر : البنك المركزي العراقي ،النشرات السنوية ،بغداد، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

المؤشرات المالية الاساسية kpi ،بغداد، المديرية العامة للاحصاء والابحاث .

نلاحظ خلال الجدول (1) ان عرض النقد بشقيه الواسع والضيق اخذ بالتزايد بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة

بالنسبة ل m1فقد ارتفع من مبلغ 10149 مليار دينار لسنة 2004 ليصل الى اعلى مستوى له في عام 2013 حيث بلغ 78318 مليار دينار ومن ثم شهد انخفاض نسبي في عامي (2014-2015) بنسبة (1-% و10-%) وذلك بسبب صدمتي اسعار النفط العالمية واحتلال داعش ، ليعود عام 2016 بالارتفاع لغاية عام 2018.

كما نلاحظ الارتباط الوثيق بين حجم النفقات العامة وعرض النقد والاحتياطات الاجنبية بحيث انه كلما زاد حجم الانفاق العام الناتج من الموازنات الهائلة التي تبنى على اسعار نفط متوقعة مرتفعة لاسيما ايرادات النفط ، يزداد عرض النقد تباعا باستثناء عام 2009 التي شهدت انخفاضا في حجم الاحتياطيات الاجنبية ، كما يلاحز الارتباط الوثيق بين كل من الاحتياطات الاجنبية وحجم الانفاق العام بالحجم والنسبة ارتفاعا وانخفاضا وهذا الامر يوضح اعتماد الدولة كليا على ايرادات النفط وبالتالي العملة الاجنبية في تمويل انفاقها على اعتبار انها تشكل 95% من ايرادات الموازنة العامة للدولة .

ومن الجدير بالملاحظة ان عام 2014 شهد فترة تحول في نمط الانفاق العام للدولة ، حيث يلاحظ انه من بداية عام 2004 لغاية عام 2014 كان حجم الانفاق العام اكبر من عرض النقد (m2, m1) والاحتياطات الاجنبية في حين بعد عام 2014 ولغاية عام 2018 انخفض حجم الانفاق العام ليصبح اقل من عرض النقد بالمعنى الواسع m2 وسبب ذلك انتهاج الحكومة سياسة تقشفية ناتجة عن تداعيات الحرب مع داعش وتوجيه الانفاق العام الى انشطة معينة (امنية وعسكرية) . وكلما كانت الاحتياطات الاجنبية اقل من حجم النفقات العامة مع بقاء عرض النقد بشقيه بالارتفاع نسبيا ، معنى ذلك لجوء الدولة الى مصادر اخرى لتمويل نفقاتها والتي تمثلت باستخدام الدين الداخلي (حوالات وسندات) والخارجي (الاقتراض من الخارج).

الجدول (2) يكمل ما تم التوصل اليه في تحليل العلاقة بين حجم الانفاق العام والاحتياطات الاجنبية ،حيث نلاحظ ان ايرادات النفط هي المحدد الرئيسي في ارتفاع وانخفاض كل من حجم الانفاق العام والاحتياطي الاجنبي خلال الفترة (2004-2018) والسبب في ذلك ضعف الايرادات المتاتية من القطاعات الاخرى والتي تشكل ما نسبته 5% بمجملها من اجمالي الايرادات العامة للدولة .

ويوضح الجدول رقم (2) مبيعات ومشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي في المزاد العلني ومشتريات البنك المركزي للعملة الاجنبية من وزارة المالية

الشهر	مبيعات 2014	المشتريات من وزارة المالية 2014	مبيعات 2015	المشتريات من وزارة المالية 2015
كانون الثاني	3992	4500	2828	0
شباط	3423	2500	2598	2000
اذار	4713	4000	2581	2000
نيسان	4232	3500	3078	2750
ايار	4266	3965	3366	5500
حزيران	4722	3500	4956	2250
تموز	3660	5300	4999	3000
اب	5153	3500	5464	4000
ايلول	4931	3750	3656	2500
تشرين الاول	4143	5000	3670	2500
تشرين الثاني	4573	4500	4693	3250
كانون الاول	3920	3500	3415	2700
المجموع	51728	47515	44304	32450
الاعتمادات	2735			
المجموع النهائي	54463			

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،سنوات مختلفة ،اعداد مختلفة

نلاحظ خلال المدة (2014-2015) بلغ المجموع الاجمالي لمشتريات البنك المركزي 47515 والمبيعات 54463

2 – متطلبات الاحتياطي القانوني :

وفقا للمادة(29) ولغرض تنفيذ السياسة النقدية في العراق يتوجب على البنك المركزي وبواسطة لوائحه التنظيمية الطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطات على شكل امتيازات نقدية او ايداعات لدى البنك المركزي العراقي ولا يجوز للمصارف السحب على المكشوف عبر الحسابات الاحتياطي في اي وقت من الاوقات وستكون مستويات الاحتياطي المطلوبة هذه نفس مستويات

الاحتياطي لكافة المصارف لكل فئة من المطلوبات يمكن تعويضها وفي حالة عجز المصرف عن الاحتفاظ بالحد الادنى من الاحتياطي المطلوب فقد يفرض البنك المركزي غرامة بنسبة فائدة معينة

3- الملجأ الاخير للإقراض :

وفقا للمادة (30) وفي الظروف الاستثنائية يمكن للبنك المركزي العراقي ان يلعب دور مقرض كملجأ اخير للمصرف المرخص ويقدم هذا الدعم عن طريق منح مساعدات مالية للمصرف او لصالحة لفترة لا تتجاوز الثلاثة اشهر قابلة للتجديد من قبل البنك المركزي العراقي على اساس برنامج يحدد الاجراءات المتعلقة بالمصرف وهذا الالتزام بمنح القرض لا يتحقق الا في حالتين :

أ- اذا كان المصرف ذا قدرة مالية وقادر على تقديم ضمانات اضافية مناسبة وان طلب المساعدة المالية يستند على الحاجة لتحسين السيولة

ب- تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي واصدار وزير المالية ضمان خطي الى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض .

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا :الاستنتاجات

1- بسبب التطورات التي حصلت للاقتصاد العراقي بعد 2003 قد دفع ذلك السلطات النقدية في العراق الى تبني سياسات نقدية واتجاهات جديدة من خلال منح البنك المركزي الاستقلالية في اتخاذ القرار بما ينسجم مع الاهداف ومتطلبات السياسة النقدية في العراق .

2- إن التطورات التي حدثت للاقتصاد العراقي من خلال تبنيه سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، هذا الأمر دفع السلطات النقدية في العراق الى تغيير اطار عمل السياسة النقدية من خلال منح البنك المركزي الاستقلالية في اتخاذ القرارات وبما ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

3- لقد حققت السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة نجاحا من خلال المحافظة على القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، ويعود هذا بشكل أساسي الى تدخل البنك المركزي العراقي من خلال طرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي من خلال مزاد العملة الأجنبية.

4- ان السياسة النقدية في العراق لم تستطيع كبح جماح التضخم حتى عام 2006 حيث وصل معدل التضخم فيها الى ما يقارب 53% ولكن بسبب الاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية في نهاية عام 2006 ادت الى وصول معدل التضخم الى نحو 2.8% في عام 2008 مما يؤشر نجاح السياسة النقدية المعتمدة في احتواء الظاهرة التضخمية من خلال استخدام الادوات التشغيلية (سعر الفائدة سعر الصرف) في تحقيق الاهداف النهائية للسلطة النقدية وكبح جماح التضخم

5- في قانون البنك المركزي من المواد (28) و(29) ادى ذلك الى الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة (الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة ، سعر الخصم) فضلا عن استخدام الادوات النقدية المحدثة هذه الادوات قد عززت من قدرة المصارف في ادارة السيولة ذات الآجال القصيرة ويمكن استعراض الادوات النقدية المطبقة في العراق بعد عام 2015 وهي في الغالب ادوات نقدية مباشرة

ثانيا: التوصيات

1-الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في البنى التحتية الاقتصادية ولمعالجة هذه الاختلالات لابد من تظافر جهود السياسات الاقتصادية الكلية الى جانب السياسة النقدية من اجل ادخال اصلاحات اقتصادية قطاعية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة اقتصادية شاملة

2- على السياسة النقدية ان تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعا مقابل العملات الاجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل احد الاسس المهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في البلاد

3- على السلطة النقدية ان تعمل على تطوير الاسواق المالية والنقدية من اجل تنفيذ واستيعاب اجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار

4-ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة واعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق اصلاحات اقتصادية حقيقية في الاسواق الثلاثة الرئيسة (سوق النقد، سوق السلع والخدمات ، وسوق العمل) اذ تعد هذه الاسواق من اهم المناخات الرئيسية المواتية لخلق حركة اقتصادية واسعة النطاق يكون الاستقرار الاقتصادي فيه حاضنة للنمو والتنمية الاقتصادية .

قائمة المراجع والمصادر:

1-سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، شركة الكاظمية للنشر والترجمة، الكويت ، 1982 .

2-السيد علي، عبدالمنعم(1999) ،اقتصاديات النقود والمصارف ، الاكاديمية للنشر ،الاردن.

3-عبدالله، عقيل جاسم ، (1994) ،النقود والمصارف ،الجامعة المفتوحة ، ليبيا .

4-الحميدي،عبدالرحمن والخلف ،عبدالرحمن ،النقود والبنوك والاسواق المالية ،دار الخريج للنشر والتوزيع ،الرياض،1997.

5-الجنابي ،هيل عجمي وارسلان، رمزي ياسين ،النقود والمصارف والنظرية النقدية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الاولى ،بغداد ،2009 .

6-حبيب،مطانيوس (2007)، الوجيز في الاقتصاد السياسي ،جامعة دمشق ،سوريا.

7-الزامل،يوسف،عبدالله ،محمد (2001) ،النقود والبنوك والاسواق المالية، وجهة نظر شمولية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض

8-توماس ما يـر ،السيد، عبدالخالق احمد، بليح ، احمد بديع، النقود والبنوك والاقتصاد ،دار المريخ للنشر ،السعودية ،2002،

9-السويدي ،سيف سعيد ،2002، النقود والبنوك ،جامعة قطر .

10-البنك المركزي العراقي ،قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 ،المادة (28) والمادة(29) ،اعداد صباح المفتي ،2010،

11-الشبيبي ،سنان ،(2007) ،ملامح السياسة النقدية في العراق ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة

12-البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،2007

13-بني هاني، حسين ،(2003) ،اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي للنشر ،الاردن .

14-الدوري، زكريا ،السامرائي،يسرى،(2001)،البنوك والسياسات النقدية ،دار اليازوري،العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ،عمان ،الاردن.

15-الهيتي ،احمد حسن علي،(2005)، اقتصاديات النقود والمصارف،دار ابن الاثير للطباعة والنشر ،الموصل.

16-الجبوري،حميد حسن خلف،الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق-تحليل مقارن للمدة 2000-2008 ،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت 2010 ،العراق.

17-الدليمي،لؤي خلف دلف حمادي،الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في العراق للمدة (2004-2019) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت 2021 ،العراق..

1-milton s. and Qrley a.(1993) contemporary economics ,worth publisher,7ed ,new york .USA.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

1-sami khalil, alnazariaat walsiyasat alnaqdiat , aljuz' althaani , altabeat alawlaa , sharikat alkazimiat lilnashr waltarjamati, alkuayt , 1982 .
2-alsayid ealay, eabdalmuneim(1999) ,aqtisadiaat alnuqud walmasarif , alakadimiat lilnashr ,alardin.
3-eabdallah, eaqil jasim , (1994),alnuqud walmasarif ,aljamieat almaftuhat , libia.
4-alhimidi,eabdalrahman walkhalaf ,eabdalrahman ,alnuqud walbunuk walaswaq almaliat ,dar alkhiriyj lilnashr waltawzie ,alriyad,1997.
5-aljanabii ,hayl eajami warslan, ramzi yasin ,alnuqud walmasarif walnazariat alnaqdiat ,dar wayil lilnashr ,altabeat alawlaa ,baghdad ,2009 .
6-hbib,mitanyws (2007), alwajiz fi alaiqtisad alsiyasii ,jamieat dimashq ,surya.
7-alzaamili,yusif,eabdallah ,muhamad (2001) ,alnuqud walbunuk walaswaq almaliatu, wijhat nazar shumuliatin, aljameiat alsaeudiat lilmuhasabati, alriyad 8-tumas ma yr ,alisayidi, eabdalkhaliq aihmad, blih , aihmad bidiei, alnuqud walbunuk walaiqtisad ,dar almiriykh lilnashr ,alsaeudiat ,2002,
9-alsuwidi ,sayf saeid ,2002, alnuqud walbunuk ,jamieat qatar .
10-albank almarkaziu aleiraqiu ,qaanun albank almarkazii aleiraqii raqm (56) lisanat 2004 ,almada (28) walmadati(29) ,aedad sabah almufti ,2010,
11-alshshbibi ,snan ,(2007) ,malamih alsiyasat alnaqdiat fi aleiraq ,sunduq alnaqd alearabii ,abu zabi , alamarat alearabiat almutahida.
12-albank almarkaziu aleiraqiu ,altaqrir aliaqtisadiu alsanawiu lieam 2007, almudiriat aleamat lil'iihsa' walaibhath ,2007 ,
13-bani hani, husayn ,(2003) ,aqtisadiaat alnuqud walbunuk , dar alkindii lilnashr ,alardin .
14-alduwri, zakaria ,alsamrayiy,ysraa,(2001),albnuk walsiyasat alnaqdiat ,dar alyazuri,aleilmiat lilnashr waltawzie , altabeat alearabiat ,eaman ,alardin.
15-alhiti ,ahamad hasan ealay,(2005), aqtisadiaat alnuqud walmasarifi,dar abn alathir liltibaeat walnashr ,almusl.
16-aljburi,hamid hasan khalafa,aliaitijahat aljadidat lilsiyasat alnaqdiat fi alearaqi-tahlil muqarin lilmudat 2000-2008 ,risalat majistir muqadimatan ala majlis kuliyat aladarat walaiqtisadi/ jamieat tikrit 2010 ,aleiraqi.
17-aldilymi,luiy khalf dalaf hamadi,aladawat alkamiyat lilsiyasat alnaqdiat wadawriha fi muealajat mushkilat altadakhum fi aleiraq lilmuda (2004-2019) risalat majistir muqadimatan ala majlis kuliyat aladarat walaiqtisadi/ jamieat tikrit 2021 ,aleiraqu..

almasadir aliankiliziat :

1-milton s. and Qrley a.(1993) contemporary economics ,worth publisher,7ed ,new york .USA.

OPEN ACCESS

creative commons

V .4.0

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**